الأمم المتحدة

A/76/299–S/2021/749



Distr.: General
24 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة السبعون
البندان 37 و 38 من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

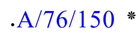
تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير وفقاً لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة 15 من قرارها 75/22. ويغطي الفترة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى آب/أغسطس 2021، ويتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرة الشفوية التي وجهها الأمين العام وفقا للطلب الوارد في القرار 75/22، كما يتضمن ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدما بغرض التوصل إلى تسوية لقضية فلسطين بالوسائل السلمية.

* A/76/150.

21-11714 (A) 310821 010921





أولا – مقدمة

1 – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 75/22.

2 – وفي 2 تموز/يوليه 2021، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية عملا بالطلب الوارد في الفقرة 15 من القرار 75/22:

"يشرفني أن أشير إلى القرار 75/22، الذي اتخذته الجمعية العامة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، خلال دورتها الخامسة والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون 'قضية فلسطين'.

"وفي الفقرة 15 من القرار، يُطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق جهات منها منسقه الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثله الشخصي لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، بذل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، بما في ذلك فيما يتعلق بالتقارير المطلوبة عملا بالقرار 2334 (2016)، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

"ولكي أفي بمسؤولية الإبلاغ المنوطة بي بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا موافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول 19 تموز/يوليه 2021".

3 – وفي 18 آب/أغسطس 2021، لم يكن قد ورد أي رد على هذا الطلب.

4 – وفي مذكرة شفوية مؤرخة 24 أيار/مايو 2021، طلبتُ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك دولة فلسطين، أن تطلعني على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذَتْها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وفي 18 آب/أغسطس 2021، كانت قد وردت ردود من الأرجنتين، وإكوادور، والبحرين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكوبا والبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين.

5 – وفيما يلي نصّ المذكرة الشفوية المؤرخة 12 تموز/يوليه 2021 التي وردت من البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة:

"لقد أكدت الجمعية العامة على مدى عقود من الزمن موقفها بشأن قضية فلسطين من خلال اعتماد قرار سنوي معنون 'تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية'، أعيد تأكيده لآخر مرة بوصفه القرار 75/22. وتعكس أحكام القرار والمبادئ التي كرست فيه توافق الآراء الدولي الطويل الأمد بشأن الركائز الأساسية والاحتياجات اللازمة للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين بجميع أبعادها. ومما يؤسف له أن عدم التمسك بهذه المبادئ وعدم تنفيذ تلك الأحكام – اللذين يظهران بشكل صارخ فيما تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إبداءه من استخفاف شديد وارتكابه من انتهاكات جسيمة – يعرقلان ما يستهدفه هذا القرار من إسهام في التوصل إلى حل عادل وسلمي.

"وأيدت الجمعية العامة هذا القرار مرة أخرى بأغلبية ساحقة في دورتها الخامسة والسبعين وكررت تأكيد الدعوات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967؛ وكفالة حقوق

الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال؛ والعمل الدولي المسؤول لإيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي، والقرارات ذات الصلة والمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين، التي لم يتم الوفاء بها بعد منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار 181 (د-2) في عام 1947 وقرار تقسيم فلسطين والنكبة التي أعقبت ذلك في عام 1948، مما أدى إلى تجريد غالبية الشعب الفلسطيني من ممتلكاته قسرا وطرده من وطنه، وظلم لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني منه حتى يومنا هذا، وإنكار لحقه في العودة وفي أبسط حقوق الإنسان، بما في ذلك العيش في حرية وكرامة.

”ويؤدي عدم احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقانون الدولي، وتقاعس المجتمع الدولي، الذي لم يلتزم بقراراته ذات الصلة ولم ينفذها، إلى إطالة أمد هذا الظلم وتفاقمه، مما يمكن إسرائيل من الإفلات من العقاب وترسيخ احتلالها الاستعماري غير القانوني، الذي أصبح الآن في عامه الرابع والخمسين. ويصف الكثيرون ذلك بوصمة عار تلطخ الضمير العالمي واختبار حاسم لقدرة النظام القائم على القواعد على البقاء، مؤكدين أن عدم حل القضية على نحو عادل يقوض بشدة مصداقية النظام الدولي وسلطته، ولا سيما مصداقية وسلطة مجلس الأمن.

”ومما يؤسف له أنه بالرغم من أن الدول ما فتئت منذ زمن طويل تشجب عدم امتثال إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وانتهاكاتها المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي يرقى الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الفصل العنصري والاضطهاد، على نحو ما أكده العديد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المستقلة، وعلماء القانون والأكاديميين، وعلى نحو ما اعترف به أيضا العديد من الحكومات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم، لم ينجز إلا القليل من العمل الملموس لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وقسرها على امتثال التزاماتها القانونية الدولية.

”ولكن من الواضح أيضا أن حل قضية فلسطين على نحو عادل يظل أولوية للمجتمع الدولي، على نحو ما أكدته من جديد وفود كثيرة جدا في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي القرارات والإعلانات التي أقرتها مجموعات سياسية وإقليمية، من بينها جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة الـ 77 والصين، بما في ذلك في الفترة التي تلت اتخاذ القرار 75/22.

”وتؤكد الأغلبية الساحقة من الدول الحاجة الملحة إلى إنهاء هذا الظلم، الذي لا يزال مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتدعو باستمرار إلى: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967؛ وإعمال حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ وإنقاذ وإنفاذ الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، والعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وفي ظل السيادة والاستقلال، داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967؛ وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194 (د-3)، وتوجيه نداء يحظى بشبه إجماع لتقديم الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لضمان استمرارية تقديم المساعدة اللازمة إلى أكثر من 5,7 ملايين لاجئ في انتظار التوصل إلى حل عادل. وعلاوة على ذلك، توجه الدعوات باستمرار لتكثيف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز ذلك الحل العادل بما يتماشى مع القانون الدولي، وقرارات الأمم

المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة طريق المجموعة الرباعية، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة ومجلس الأمن مرارا وتكرارا، وكانت آخر مرة في القرارين 22/75 و 2334 (2016) على الترتيب.

”ولئن كانت دولة فلسطين ممتنة لهذه المواقف المبدئية والدعم العالمي، فقد ثبت للأسف أن هذا غير كاف، نظرا لأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تستمر في ازدراء المجتمع الدولي والاستهزاء به، مستخفة بإرادته ومزدرية القانون باحتلالها غير القانوني وحرمانها المتعمد والمنهجي للشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وبعد 73 عاما من النكبة وأكثر من نصف قرن من الاحتلال العسكري الاستعماري وسياسات الفصل العنصري، من الواضح أن البيانات والإدانات ليست كافية لإنهاء هذا الظلم التاريخي والاحتلال الحربي الأطول في التاريخ الحديث. وإذ تكثف إسرائيل انتهاكاتها أمام أعين العالم، فقد حان الوقت لترجمة هذه المواقف إلى إجراءات فورية تهدف إلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة، وإنفاذ الالتزامات القانونية وضمان المساءلة عن الانتهاكات التي يجري ارتكابها، بما في ذلك جرائم الحرب.

”وتثبت إسرائيل بما لا يدع مجالا للشك أنها ليست مستعدة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني لكنها بدلا من ذلك مستعدة لاستخدام جميع الوسائل غير القانونية لتحصين وإطالة أمد سيطرتها على أرضنا وإخضاعها شعبنا إلى أجل غير مسمى. ومن ثم، يتطلب إنهاء هذا الإفلات من العقاب وإنهاء الاحتلال تفعيل جميع الآليات الدبلوماسية والسياسية والقانونية المتاحة لضمان العدالة بموجب القانون، ودعم حقوق الإنسان وبالتالي تحقيق سلام عادل في نهاية المطاف. ولا يخدم غياب المساءلة إلا الاحتلال، مما يتيح الإفلات من العقاب على حساب حقوق الفلسطينيين، ويتسبب في معاناة جماعية، ويدمر آفاق تحقيق السلام، ويخرب أجيالا إضافية.

”وعلى الرغم من استمرار الانتكاسات وتدهور الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ اتخاذ القرار 22/75، لا تزال دولة فلسطين ملتزمة بمسار السلام وبالقانون الدولي بوصفه ضامنا للعدالة، على النقيض تماما من السلطة القائمة بالاحتلال، التي تصر على استخفافها بالقانون. وفي الوقت نفسه، يكرر الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية النداء الموجه إلى جميع الدول للتمسك بالقانون وتنفيذ الأحكام والالتزامات التي أُكدت في قرارات الأمم المتحدة، مع التأكيد على المسؤوليات المشتركة وضرورة بذل جهود متعددة الأطراف لمعالجة هذا الوضع الخطير وتحقيق حل عادل.

”وتكشف لمحة سريعة إلى الواقع الذي عاشه الشعب الفلسطيني في الفترة المشمولة بالتقرير عمق هذا الظلم وفداحته. ففي غضون أشهر فقط، شهد العالم عرضا صارخا لإفلات إسرائيل من العقاب بمضي الحكومة والجيش والمستوطنون في إسرائيل دون هوادة في: الاستعمار المسعور الذي يقوم به المستوطنون وأعمال الضم بحكم الواقع؛ واتخاذ الكثير من التدابير الرامية إلى تجريد الأسر الفلسطينية جماعيا من ممتلكاتها في القدس الشرقية المحتلة، بما في ذلك في حيي الشيخ جراح وسلوان، وفي أماكن أخرى في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، مما أدى إلى تشريد مئات الفلسطينيين قسرا؛ والاستفزازات والغارات التي تطال الأماكن المقدسة في المدينة، بما في ذلك المسجد الأقصى/الحرم الشريف، مع تكرار انتهاكات الوضع التاريخي والقانوني الراهن، إضافة إلى الاعتداءات على المصلين المسلمين والمسيحيين؛ والقيام بعدوان عسكري عنيف آخر على قطاع

غزة، أسفر عن مقتل وجرح أكثر من 250 فلسطينيا، من بينهم 66 طفلا و 41 امرأة؛ والتدمير الغاشم لمنازل وممتلكات الفلسطينيين، ونزع ملكيتهم للأراضي واستغلال مواردهم الطبيعية؛ وتوقيف واحتجاز وسجن آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال؛ وتكثيف نظام فصل عنصري يقوم على العنصرية والتمييز؛ والقيام بالتحريض الخطير، وأعمال التطرف والإرهاب ضد الفلسطينيين؛ وتشديد الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ 14 عاما، مما أدى إلى تفاقم الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتردية والمعاناة الإنسانية لمليوني فلسطيني محاصرين فيه؛ وغير ذلك من تدابير العقاب الجماعي التي لا حصر لها، والتي تهدف جميعها إلى قمع شعبنا والسيطرة عليه بالقوة وتجريده من ممتلكاته وترسيخ الاحتلال.

”ويلحق تصعيد هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية والعدوانية والمدمرة ضررا بالغا بالشعب الفلسطيني، مما يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار وتراجع الحالة على الأرض على جميع الجبهات – السياسية والأمنية والاجتماعية الاقتصادية والإنسانية؛ وتفاقم الحساسيات الدينية، والمخاطرة بإشعال نزاع ديني؛ وزيادة تقليص إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. وفي العام الماضي، حذر المجتمع الدولي إسرائيل من الضم وطالب بإنهاء سياساتها وممارساتها غير القانونية، وربما كان يعتقد أن إسرائيل ستلتزم بحسن نية. ويثبت الواقع عكس ذلك ويؤكد من جديد أن إسرائيل، من دون اتخاذ إجراءات تفرض عواقب على الانتهاكات، ستستمر بلا هوادة في جرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

”ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب بوقف جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن يطالب بالاحترام الكامل للقانون الدولي. والسبيل إلى حل عادل واضحٌ، على النحو المكرس في القرار 22/75 وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يرسم مسارا واضحا للسلام ويجب أن ينفذ بالكامل. ورغم أن المجلس لا يزال مشلولا، مع الأسف، بشأن هذه القضية، يجب على الدول نفسها أن تتمسك بالتزاماتها بالسعي إلى تحقيق المساءلة، وأن تؤكد من جديد انطباق القانون الدولي في جميع الظروف وأن تسهم في إنهاء هذا الظلم.

”ويجب أن يشمل العمل الدولي دعم آليات المساءلة، بما في ذلك الإجراءات القانونية في محاكم مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لأن أحكامها وقراراتها هي من المحددات الرئيسية للقانون الدولي وستظل كذلك. ويجب دعم القرار الذي اتخذه مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ببدء التحقيق بشأن الحالة في فلسطين وتنفيذه فورا باعتباره وسيلة لإنفاذ القانون وضمان تحقيق العدالة. ويتسم تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي للمحكمة بالأهمية العاجلة في ضوء الهجمات التي تستهدف تقويض مصداقيتها وسلطتها سعيا إلى عرقلة المساءلة. ويجب أن تكون المحاكم الدولية قادرة على الاضطلاع بولايتها والعمل دون تدخل، لإنهاء الإفلات من العقاب في مواجهة الجرائم الدولية الخطيرة.

”وتواصل دولة فلسطين أيضا الدعوة إلى عملية سياسية متعددة الأطراف لتحقيق حل عادل وسلمي يستند إلى المرجعيات والمعايير المعتمدة دوليا، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد ناشدنا مجلس الأمن وأعضاء المجموعة الرباعية – الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – للوفاء بالتزاماتهم وبذل جهود جادة

لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمعنيين من الشركاء الإقليميين وغيرهم من الشركاء وبدعم حيوي من منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وجميع الأمم المحبة للسلام. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يقوم على توافق الآراء الدولي.

”ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أنه يجري تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ومركزها وهويتها، بصورة شديدة وأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، تتعرض دائما للعرقلة في غياب أي مساءلة عن جرائم إسرائيل. وهذه ليست أقاويل، بل أفعال توثق على نحو دقيق، بما في ذلك من قبل وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها والمكلفين بولايات فيها، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 والعديد من المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنساني الدولية والفلسطينية والإسرائيلية. ولا يمكن معالجة هذه الحالة غير السليمة وإعطاء معنى حقيقي للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز العدالة والسلام إلا بالمساءلة وتنفيذ القانون.

”ولا يطلب من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بذل جهود استثنائية لمحاسبة إسرائيل، بل مجرد حشد الإرادة لاحترام الأطر والقواعد القانونية القائمة والالتزامات والتعهدات الثابتة بإنهاء هذا الظلم وتنفيذها. ويؤدي التقاعس المستمر إلى مكافأة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإفلات تلقائي من العقاب وبوفرة من الوقت لاتباع سياسات إجرامية أكثر من أي وقت مضى دون أي تكلفة على مكانتها وعلاقاتها على الصعيد الدولي، ولكن مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا تحصى على الشعب الفلسطيني وعلى إمكانية تحقيق آفاق السلام والقانون الدولي نفسه. وما لم تعالج هذه الانتهاكات الجسيمة والخروقات الخطيرة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ذو الحجية المطلقة تجاه الكافة والحظر المطلق على الاستيلاء على الأراضي بالقوة، فإنها ستستمر، على حساب الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي ومستقبل السلام والاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي.

”وتبلغ الدعوات إلى إرغام إسرائيل على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني مستويات لم يسبق لها مثيل، لأنه لم يعد بوسع الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم تجاهل الواقع البغيض الذي خلقه الاحتلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي المستمر منذ 54 عاما أو التسامح معه. وقد ظهر ذلك بوضوح في التأييد الواسع الذي أعرب عنه مجددا للقرار 22/75 في عام 2020 وفي المظاهرات العالمية التي أقيمت تضامنا مع فلسطين في عام 2021.

”وقد حان الوقت لكي يتصرف المجتمع الدولي بناء على هذه الدعوات الموجهة إليه منذ أمد بعيد. ونحث على تعزيز الدعم المقدم لجهود الجمعية العامة الرامية إلى المساهمة في حل قضية فلسطين بشكل عادل، بما في ذلك دعم الجهود الحيوية التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين، وهما آليتان هامتان أصدرت الجمعية تكليف بهما لتعزيز إعمال حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق تقرير المصير، والتوصل إلى حل عادل يقوم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونناشد جميع الدول،

والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني أن تقدم دعمها وتبدي تضـــامنها وتفي بالتزاماتها وتعهداتها لجعل عام 2021 عاما يبشر بعهد جديد من العدالة، والحرية والمساواة والسلام”.

ثانيا - التطورات

6 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الدولية الرامية إلى تشجيع تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. وقد أجرى مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) مشـــاورات غير رســـمية فيما بينهم على مدار الســـنة وعقدوا محادثات هاتفية جماعية لمناقشــة الحالة على أرض الواقع وآفاق النهوض بالســلام بين الإســرائيليين والفلســـطينيين. وأكدت الأمم المتحدة من جديد التزامها بإنهاء الاحتلال وتحقيق حلّ يقوم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصــلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية، داخل حدود آمنة ومعترف بها على أســاس خطوط ما قبل عام 1967 تكون القدس فيه عاصــمة لكلتا الدولتين، وكررت دعوتها الموجهة إلى جميع أصـــحاب المصـــلحة للامتناع عن اتخاذ أي إجراء أحادي الجانب يُقوض آفاق إجراء مفاوضــات مجدية وتحقيق الســلام. والمناقشــات جاريةٌ بين أعضــاء المجموعة الرباعية بشــأن ســبيل المضي قدماً.

7 - وفي 25 أيلول/ســبتمبر 2020، دعا رئيس دولة فلســطين، محمود عباس، في بيانه أمام الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر دولي في أوائل عام 2021 بهدف الانخراط في عملية ســـلام حقيقية على أســـاس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المحددة وبما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ونيل الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله في دولته بعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967.

8 - وقد أضــفي الطابع الرســمي على الاتفاقات بين إســرائيل والبحرين وبين إســرائيل والإمارات العربية المتحدة في حفل توقيع في البيت الأبيض في 15 أيلول/ســبتمبر. وفي 23 تشــرين الأول/أكتوبر، أعلن قادة الولايات المتحدة وإسرائيل والسودان أن حكومتي إسرائيل والسودان اتفقتا على إنهاء حالة الحرب بين بلديهما وتطبيع العلاقات بينهما. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، اتفقت حكومتا إسرائيل والمغرب على إقامة علاقات دبلوماســية وســلمية وودية كاملة في حفل توقيع أقيم في الرباط. وفي 22 تموز/يوليه 2021، تســلم رئيس مفوضــية الاتحاد الأفريقي وثائق تفويض من سفير إسرائيل لدى إثيوبيا، وبوروندي وتشاد بصــفته مراقبا لدى الاتحاد الأفريقي.

9 - وفي 17 تشــرين الثاني/نوفمبر، أعلنت القيادة الفلســطينية قرارها اســتئناف التنســيق الأمني والمدني مع إسرائيل وقبول عائدات التخليص الجمركي التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها بعد أن علقت إسرائيل خطط الضم التي اعتمدتها، وذلك في إطار الاتفاقات التي وقعتها مع عدة دول عربية.

10 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت حركتا فتح وحماس مناقشــات ثنائية في اســطنبول، تركيا، ثم في القاهرة. وفي 15 كانون الثاني/يناير، أصــدر الرئيس عباس مرســوما يدعو إلى إجراء انتخـابـات تشـــريعيـة ورئـاســـيـة وانتخـابـات للمجلس الوطني الفلســـطيني في عـام 2021. وفي 9 شــباط/فبراير، اختتمت الفصــائل الفلســطينية محادثات إضــافية في القاهرة، حلت فيها عدة خلافات طويلة الأمد. وفي 17 شــباط/فبراير، انتهت لجنة الانتخابات المركزية الفلســطينية من تســجيل الناخبين وأعلنت أن أكثر من 90 في المائة من الناخبين المؤهلين قد سجلوا. وفي 30 نيسان/أبريل، قال الرئيس عباس إنه يرجئ

إلى أجل غير مسمى الانتخابات التشريعية، والرئاسية، وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2021، وذلك إلى أن تضمن إسرائيل مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة. وكانت الاستعدادات لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي كان من المقرر إجراؤها في 22 أيار/مايو قد بلغت مرحلة متقدمة. وسجل نحو 90 في المائة من الناخبين المؤهلين (ما يعادل أكثر من 2,5 مليون فلسطيني) أنفسهم للمشاركة، نحو 50 في المائة منهم من النساء وأكثر من 40 في المائة منهم كانوا سيصوتون لأول مرة. وكانت 36 قائمة من قوائم المرشحين، تضم في المجموع 389 1 مرشحا، قد حظيت بموافقة اللجنة المركزية للانتخابات على المشاركة، وكان من المقرر أن تبدأ فترة الحملات الانتخابية في 1 أيار/مايو.

11 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة في العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وفي ظل التوترات في القدس، اندلعت أعمال عنف بين إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية المتمركزة في قطاع غزة في أيار/مايو، مما أدى إلى أسوأ تصعيد للأعمال العدائية المسلحة منذ عام 2014. وإجمالا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 321 فلسطينيا، من بينهم 80 طفلا و 44 امرأة، على إثر غارات جوية وخلال مظاهرات واشتباكات وعمليات أمنية وحوادث أخرى، وأُصيب 823 14 فلسطينيا بجروح، من بينهم نحو 079 1 شخصا جُرحوا على إثر إصابتهم بذخائر حية. وقتل ما مجموعه 11 مدنيا إسرائيليا، من بينهم طفلان وست نساء، في هجمات واشتباكات وحوادث أخرى وجرح 789 إسرائيليا أثناء هذه الأحداث. وإضافة إلى ذلك، قتل ثلاثة مدنيين غير إسرائيليين وجندي إسرائيلي واحد في إسرائيل خلال الأعمال العدائية.

12 - وأدى اعتزام السلطات الإسرائيلية إخلاء أفراد أربع أسر لاجئة فلسطينية كبيرة، يقارب عددهم 75 شخصا، من منازلهم قسرا في حي الشيخ جراح إلى زيادة حدة التوترات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، مما أدى إلى احتجاجات متزايدة التوتر ابتداء من نيسان/أبريل. وفي مطلع نيسان/أبريل، انتشرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تصور هجمات عنيفة شنها فلسطينيون على يهود متشددين وهجمات على فلسطينيين قامت بها جماعات يمينية متطرفة. وفي أعقاب بداية شهر رمضان في 13 نيسان/أبريل، حدثت زيادة ملحوظة في الاضطرابات بعد أن أقامت السلطات الإسرائيلية حواجز معدنية خارج بوابة دمشق في البلدة القديمة في القدس، مما حال دون الوصول إلى منطقة عامة يستخدمها الفلسطينيون. وفي أعقاب إقامة الحواجز، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق واشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما بالقرب من المسجد الأقصى وبوابة دمشق، وكذلك في الشيخ جراح.

13 - واستمر تزايد الاضطرابات في 22 نيسان/أبريل عندما سار مدنيون إسرائيليون نحو بوابة دمشق، مرددين "الموت للعرب" وغير ذلك من الشعارات المعادية للعرب واشتبكوا مع فلسطينيين، كانوا يرددون أيضا عبارات ملهبة للمشاعر، قبل أن تفرق قوات الأمن الإسرائيلية كلتا المجموعتين. وبعد إزالة قوات الأمن للحواجز في 25 نيسان/أبريل، عاد مؤقتا هدوء نسبي إلى المنطقة. وابتداء من 28 نيسان/أبريل، تظاهر فلسطينيون يوميا في منطقة الشيخ جراح، وهو ما أدى، إلى جانب استمرار الوجود المكثف لقوات الأمن الإسرائيلية والاستفزاز من جانب مدنيين إسرائيليين، بمن فيهم مستوطنون وأعضاء في الكنيست، إلى وقوع اشتباكات متكررة في جميع أنحاء القدس الشرقية.

14 - وفي 10 أيار/مايو، وهو يوم القدس العالمي، ازداد تصاعد الوضع عندما اندلعت اشتباكات في الحرم الشريف/جبل الهيكل عندما ألقى فلسطينيون حجارة من المجمع ودخلت قوات الأمن الإسرائيلية حرم

المسجد الأقصى، وأطلقت قنابل صوتية، واستخدمت الغاز المسيل للدموع، وأطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط. وفي وقت لاحق، اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات للحد من التوترات، بسبل من قبيل تغيير مسار مظاهرة مقررة نظمها ناشطون إسرائيليون يمينيون احتفالا بيوم القدس بعيدا عن حي المسلمين في البلدة القديمة، وتأجيل جلسة للمحكمة العليا بشأن قضايا الإخلاء في الشيخ جراح ومنع زيارات اليهود إلى الأماكن المقدسة. ومع ذلك، استمر العنف والتواجد الأمني المكثف داخل البلدة القديمة.

15 - وفي 14 أيار/مايو، وهو أكثر الأيام فتكا في الضفة الغربية المحتلة في أكثر من عقد من الزمن، قُتل 10 فلسطينيين على يد قوات الأمن الإسرائيلية في مظاهرات واشتباكات وأصيب نحو 250 آخرين بجروح من جراء الرصاص الحي، مما أثار شواغل بشأن أن قوات الأمن الإسرائيلية لجأت إلى استخدام القوة المفرطة. ولحقت إصابات بما مجموعه 217 8 فلسطينيا، 703 4 منهم من جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. ونتجت معظم الوفيات عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية في سياق المظاهرات أو الاشتباكات أو في سياق الرد على الهجمات أو محاولات شن هجمات.

16 - وفي 10 أيار/مايو، في وقت متأخر من بعد الظهر، نشر متحدث باسم كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس بيانا منح إسرائيل "مهلة حتى الساعة السادسة من مساء اليوم لسحب [قواتها] من المسجد الأقصى المبارك وحي الشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين خلال [أحداث] القدس الأخيرة". وفي ذلك المساء، أطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية عشوائيا 191 صاروخا وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل، وُجّه بعضها نحو القدس، ورد عليها جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق 60 صاروخا وقذيفة أصابت غزة. وخلال الأيام العشرة التالية، واصلت إسرائيل القيام بغارات جوية وعمليات قصف مكثفة، أفيد بأنها استهدفت الجماعات المسلحة وبناها التحتية، في حين واصلت الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على نطاق غير مسبوق باتجاه إسرائيل، انطلاقا من مواقع منها أحياء مدنية مكتظة بالمدنيين. وقد أصيبت الساحة الداخلية لمجمع مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بصاروخين إسرائيليين على الرغم من أن المدرسة كانت قد حُدّدت ملجأً طوارئ للمدنيين خلال الأعمال العدائية. وفي سياق تحقيق أجري في وقت لاحق استهدف إيجاد طريقة لتأمين المبنى بشكل أفضل، اكتشفت الأونروا نفقا تحت المدرسة وأدانت بعد ذلك بأشد العبارات الممكنة وجود هذه الأنفاق تحت مدارسها واستخدامها المحتمل من قبل الجماعات المسلحة الفلسطينية. وليس هناك ما يشير إلى وجود أي نقاط دخول للنفق أو خروج منه في المبنى. وأكدت التقييمات الأولية للمخاطر التي أجرتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لمباني الأونروا وجود ذخائر غير منفجرة كان يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الأضرار. وقد أوقفت سلطات حماس عمليات التقييم والأنشطة المستمرة في البداية. وبعد أن احتجت الأونروا على هذه الخطوات، مسلطة الضوء على حرمة وحياد مباني الأونروا وضرورة ضمان العودة الآمنة للأطفال إلى مدارسهم، أخلت حماس المدرسة. وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إزالة أي ذخائر متفجرة متبقية في أسرع وقت ممكن.

17 - وأطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية، في الفترة بين 10 و 21 أيار/مايو، أكثر من 000 4 من الصواريخ والمقذوفات باتجاه إسرائيل، سقط أكثر من 600 منها في قطاع غزة، وأفيد بأنها كانت السبب في وقوع بعض الإصابات في صفوف الفلسطينيين. ووفقا لمصادر إسرائيلية، نفذت القوات الإسرائيلية أكثر من 500 1 غارة جوية وبرية وبحرية شملت مختلف مناطق قطاع غزة. وتسببت الغارات الجوية وعمليات القصف الإسرائيلية الموجهة ضد ما قالت إسرائيل إنها أهداف فيها منشآت للمقاتلين، في إلحاق أضرار

جسـيمة بالممتلكات والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المباني العامة والمنازل السـكنية والوحدات التجارية، ومنها أربعة أبراج شـاهقة، كان أحدها يضـم مكاتب وسـائل إعلام دولية. وألحقت أيضـا أضـرار بأصـول المنظمات الإنسـانية، والمرافق الطبية والطرق. ووصـلت الصـواريخ التي أُطلقت من غزة إلى أطراف القدس، وتل أبيب وضـواحيها ومطار بن غوريون. وأصـابت الصـواريخ مواقع متعددة، مما ألحق أضـرارا بالممتلكات السكنية والتجارية، فضلا عن المدارس وأحد خطوط أنابيب نقل النفط الخام.

18 - وخلال التصـعيد في غزة، عقد مجلس الأمن أربع جلسـات اسـتثنائية في 10 و 12 و 16 و 18 أيار/مايو، وعقدت الجمعية العامة جلسـة عاجلة لتناول الحالة في 20 أيار/مايو، وعقد مجلس حقوق الإنسان دورة استثنائية في 27 أيار/مايو.

19 - وسعت الأمم المتحدة، طوال فترة الأعمال العدائية، لدى جميع الأطراف إلى استعادة الهدوء وتهدئة الوضـع ومنع وقوع المزيد من الخسـائر في الأرواح. واسـتمر التصـعيد إلى أن أعلن الجانبان وقفا للأعمال العدائية، بدء في الساعة 02:00 من يوم 21 أيار/مايو.

20 - وألحقت الأعمال العدائية المسلحة خسائر فادحة بالسكان المدنيين. ففي الفترة بين 10 و 21 أيار/مايو، قُتل 259 فلسـطينيا في غزة، من بينهم 66 طفلا و 41 امرأة (4 منهن كن حوامل)، وقُتل 248 من هؤلاء، بمن فيهم 63 طفلا، في الغارات الجوية ومن جراء سـقوط الصـواريخ. ووفقا لوزارة الصـحة في غزة، أصيب 948 1 فلسطينيا بجروح. وكان ما لا يقل عن 129 من القتلى مدنيين. وفي بعض الحالات، تسببت الغارات الجوية الإسـرائيلية في مقتل جميع أفراد الأسـرة، بمن فيهم النسـاء والأطفال والرضـع، في منازلهم. ويقدر أن أكثر من 40 شخصا قُتلوا في سلسلة من الغارات الجوية التي أفيد بأنها استهدفت أنفاقا تقع تحت مناطق سكنية في مدينة غزة ليلة 15 أيار/مايو. وكان من بين القتلى رئيس قسم الطب الباطني في مستشفى الشفاء، وهو المستشفى الرئيسي في قطاع غزة، وأحد أطباء الأمراض العصبية القلائل جدا في غزة، وكذلك بعض أفراد أسرتيهما، وتسعة أفراد – امرأتان وسبعة أطفال – من أسرة من مخيم الشاطئ للاجئين.

21 - وفي إسرائيل، قُتل صـبي يبلغ 5 سـنوات من العمر بصـاروخ في سـديروت وقُتلت فتاة يبلغ عمرها 16 سـنة مع والدها في لود. وقُتل تسـعة إسـرائيليين، من بينهم طفلان وأربع نسـاء وجندي، وثلاثة أشـخاص من الرعايا الأجانب، وأصيب مئات الإسرائيليين بجروح خلال الأعمال العدائية. وطوال الأحد عشر يوما من الأعمال العدائية، اضـطر مئات الآلاف من الإسـرائيليين في معظم أنحاء جنوب ووسـط البلد، مرارا وتكرارا، إلى البحث عن ملجأ وسط وابل من الصواريخ. وإضافة إلى ذلك، تسببت البالونات والطائرات الورقية الحارقة التي أُطلقت من غزة في اندلاع العشرات من الحرائق في جنوب إسرائيل خلال تلك الفترة.

22 - وفي حين أن وقف الأعمال العدائية المتفق عليه بين إسـرائيل وحماس صـمد عموما، فقد وقع في وقت لاحق 62 حادثة أطلقت فيها الجماعات المسـلحة الفلسـطينية بالونات حارقة باتجاه إسـرائيل منذ دخول وقف الأعمال العدائية حيز النفاذ، مما تسبب في اندلاع حرائق. وردا على ذلك، شن جيش الدفاع الإسرائيلي 22 غارة وأطلق 49 صـاروخا على ما قال إنه أهداف لحماس في قطاع غزة، مما أسـفر عن إصـابة امرأتين بجروح وإلحاق أضـرار بالممتلكات. وفي 16 آب/أغسطس، أطلقت الجماعات المسلحة صـاروخا واحدا على الأقل من غزة باتجاه إسرائيل. ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

23 - وإلى جانب المأسـاة الإنسـانية لكل من الفلسـطينيين والإسـرائيليين، والأضـرار المادية الناجمة عن 11 يوما من القتال، أدى الأثر الاقتصـادي للأعمال العدائية في أيار/مايو إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسـانية

القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإضعاف اقتصاد غزة بشدة. وفي 6 تموز/يوليه، نشرت الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي التقييم السريع للأضرار والاحتياجات. ووفقا للتقييم، تقدر الأضرار في غزة بما يراوح بين 290 مليون دولار و 380 مليون دولار، في حين أن الخسائر الاقتصادية قد تصل إلى ما يقرب من 200 مليون دولار. وكان القطاع الاجتماعي أشد القطاعات تضررا، مما أضعف بشكل كبير شبكة الأمان للفئات الأكثر ضعفا. وتقدر الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل للتعافي والتعمير، على مدى فترة أول 24 شهرا، بما يراوح بين 345 مليون دولار و 485 مليون دولار. وفي 6 تموز/يوليه أيضا، عقد اجتماع تقني للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للفلسطينيين لمواءمة جهود المانحين للمساعدة في معالجة آثار التصعيد في أيار/مايو وكذلك الأزمة المالية الكبيرة التي تواجه السلطة الفلسطينية.

24 - وبحلول عام 2021، أعيد بناء 566 9 منزلا من بين 000 11 منزل كانت قد دمرت خلال نزاع عام 2014 في غزة ويجري بناء 639 منزلا آخر. وإجمالا، يقدر أن النزاع الذي وقع في أيار/مايو أسفر عن أضرار لحقت بما يقارب 100 4 وحدة سكنية، دمرت 600 1 وحدة منها وتعرضت 500 2 وحدة منها لأضرار جزئية. وتقدر الأضرار الإجمالية بمبلغ يراوح بين 130 مليون دولار و 160 مليون دولار. وقد نزح أكثر من 000 113 فلسطيني مؤقتا في مدارس الأونروا أو لدى عائلات مضيفة خلال الأعمال العدائية، مما زاد من خطر انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بسبب الاكتظاظ. ولا يزال نحو 600 أسرة (600 3 فرد) في حالة نزوح داخلي لأكثر من ست سنوات، منذ نزاع عام 2014.

25 - وخلال النزاع الذي دار في أيار/مايو، ألحقت أضرار بـ 181 مدرسة، بما في ذلك 41 مدرسة تابعة للأونروا، بالإضافة إلى 116 روضة أطفال و 16 مرفقا صحيا. واشتد انخفاض الإمدادات من الكهرباء في جميع أنحاء قطاع غزة من 15 ساعة في اليوم في المتوسط إلى 5-6 ساعات في اليوم بسبب الأضرار التي لحقت بالخطوط الرئيسية للتغذية الكهربائية، والمحولات والشبكات الكهربائية، وكذلك بسبب منع إسرائيل دخول الوقود الذي يسلم من خلال الأمم المتحدة لمحطة توليد الطاقة في غزة، الأمر الذي تسبب في انقطاعات في تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك إمدادات المياه، والصرف الصحي والرعاية الصحية. ولم يتمكن نحو 000 800 شخص مؤقتا من الحصول بانتظام على المياه المأمونة المنقولة بالأنابيب نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية وانخفاض الإمداد بالكهرباء. وأعادت إسرائيل فتح معبر كرم أبو سالم في 17 أيار/مايو لتسهيل دخول شحنة مساعدات طبية وعاملين في المجال الطبي من الأردن. إلا أن المعبر تعرض لإطلاق قذائف هاون من غزة وأغلق.

26 - وفي أعقاب وقف إطلاق النار، رفعت إسرائيل تدريجيا بعض القيود المفروضة على استيراد وتصدير السلع. وفي 28 حزيران/يونيه، استؤنفت مرة أخرى إمدادات الوقود لمحطة توليد الطاقة في غزة من خلال معبر كرم أبو سالم بموجب إطار الأمم المتحدة القائم الذي يشرف عليه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدعم من قطر، مما أعاد الإمداد بالكهرباء إلى مستواه السابق، أي حوالي 14 ساعة في اليوم، في نهاية تموز/يوليه. ولا يزال دخول مواد البناء مقيدا، مما يحول دون إجراء إصلاحات عاجلة لمئات المواقع، بما في ذلك المدارس، والمستشفيات ومرافق المياه. وإضافة إلى ذلك، أعادت إسرائيل العمل بمنطقة الصيد المحددة قبالة ساحل غزة، التي كانت تحدد في 18 آب/أغسطس بمسافة 12 ميلا بحريا.

27 - وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أسفرت الاشتباكات والهجمات وعمليات التفتيش والاعتقال وغيرها من الحوادث عن مقتل 66 فلسطينيا، من بينهم 14 طفلا، وإصابة 011 13 فلسطينيا

بجروح، من بينهم ما لا يقل عن 696 طفلا و 48 امرأة. وقتل إسرائيليان، من بينهم امرأة، وجرح 109 إسرائيليين أثناء هذه الأحداث.

28 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت احتجاجات واشتباكات عنيفة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة بشكل يومي تقريبا. وخلال الاشتباكات التي وقعت في أيار/مايو، استخدمت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية بانتظام ضد المتظاهرين الفلسطينيين، مما أسفر عن مقتل 24 فلسطينيا وإصابة 744 آخرين بجروح. وواصلت قوات الأمن الإسرائيلية أيضا القيام بعمليات التفتيش والاعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وواصلت السلطة الفلسطينية اعتقال أفراد مرتبطين بحماس وأحزاب سياسية غير حركة فتح، وكثفت تلك الأعمال في نيسان/أبريل، قبل الانتخابات الفلسطينية المقررة، ثم في أيار/مايو، عقب تأجيل الانتخابات في 30 نيسان/أبريل. وقامت سلطات حماس في غزة أيضا باستدعاء، وفي بعض الحالات اعتقال، أعضاء منتسبين إلى حركة فتح في غزة. ومنذ أيلول/سبتمبر 2020، لم ترد مصلحة السجون الإسرائيلية على طلبات قدمتها منظمات غير حكومية إسرائيلية في إطار حرية الإعلام للحصول على إحصاءات شهرية بشأن الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل. ولكن وفقا لمصادر فلسطينية، كانت السلطات الإسرائيلية تحتجز في 5 آب/أغسطس 540 فلسطينيا رهن الاحتجاز الإداري.

29 - وبصورة متزايدة، قيدت إسرائيل حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، بما في ذلك عن طريق الاعتقال والملاحقة القضائية من خلال المحاكمات العسكرية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والطلاب، والشخصيات السياسية. وكان مما يثير القلق بوجه خاص احتجاز أعضاء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك الاحتجاز الإداري، بتهم عامة تتمثل في الانتماء إلى منظمات "غير مشروعة" أو إرهابية، ومحاولات أخرى لتشويه سمعة عمل منظمات المجتمع المدني وتقويض تمويلها. وقد أثارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان شواغل جدية بشأن الادعاءات بحدوث سوء معاملة أثناء اعتقال الفلسطينيين واستجوابهم واحتجازهم.

30 - وفي 24 حزيران/يونيه، توفي نزار بنات، وهو ناشط سياسي بارز ومرشح برلماني سابق، عقب اعتقاله واحتجازه على أيدي قوات الأمن الفلسطينية. ووفقا لأسرته، تعرض للضرب المبرح أثناء اعتقاله. وعقب الحادثة، نظم فلسطينيون مظاهرات في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وفي رام الله، في 26 حزيران/يونيه و 5 تموز/يوليه، ضربت قوات الأمن الفلسطينية المتظاهرين بالعصي وأطلقت الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية عشوائيا. وفي 26 حزيران/يونيه أخفقت قوات الأمن الفلسطينية أيضا في وقف أعمال العنف التي كانت تقوم بها مجموعات من أشخاص لم يكونوا يرتدون الزي الرسمي، أفيد بأنها كانت تعمل بطريقة منسقة مع أفراد الأمن. وأسفرت تلك الأفعال عن أعمال عنف استهدفت الصحفيين ومراقبي حقوق الإنسان، بمن فيهم أحد موظفي الأمم المتحدة. وأفادت نساء كن حاضرات في المظاهرات عن تعرضهن للتحرش الجنسي والتهديدات الجنسانية على وسائل التواصل الاجتماعي بعد ذلك. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، اعتقلت القوات الفلسطينية أيضا عددا من الناشطين البارزين، والمرشحين للانتخابات، والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين. وأطلق سراحهم جميعا في وقت لاحق.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دفعت السلطات الإسرائيلية بخطط لبناء نحو 600 6 وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو اعتمدت تلك الخطط، مما يمثل انخفاضا مقارنة بنحو 000 8 وحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر، في واحدة من أكبر خطوات التقدّم الجماعية المحرزة في السنوات الأخيرة، اعتمدت السلطات الإسرائيلية خططا لبناء

نحو 000 5 وحدة سكنية في المنطقة جيم، يتوخى بناء 80 في المائة منها تقريباً في مستوطنات تقع في مواقع نائية، في عمق الضفة الغربية المحتلة، في مناطق تزيد من إعاقة تحقيق التواصل الجغرافي لأي دولة فلسطينية تقام في المستقبل. وفي 18 آب/أغسطس، وبحجة عدم وجود رخص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل حصول الفلسطينيين عليها شبه مستحيل، كانت السلطات الإسرائيلية قد قامت بهدم أو مصادرة 908 إنشاءات، مما أدى إلى تشريد 084 1 شخصا، من بينهم 608 أطفال و 239 امرأة، وإلى تضرر نحو 500 9 شخص آخرين بطرق أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدم ما مجموعه 79 منشأة بنيت حديثا بناء على الأمر العسكري رقم 1797، الذي يأذن بفرض إجراءات معجلة لإزالة الإنشاءات. ويمكن بناء على ذلك هدم الإنشاءات في غضون 96 ساعة من تسليم إشعار بالهدم، مما يحول عموما دون الاستماع إلى معظم المالكين أمام هيئة قضائية. وهدمت 72 من الإنشاءات الأخرى على يد أصحابها، مما أدى إلى تشريد 140 شخصا، من بينهم 69 طفلا و 35 امرأة. وهدمت السلطات الإسرائيلية أيضا إنشاءات ومنازل أقامها مستوطنون في بؤر استيطانية غير مأذون بها.

32 - وفي 2 آب/أغسطس، أرجأت محكمة العدل العليا في إسرائيل مرة أخرى جلسة استئناف طلبتها أربع أسر فلسطينية كانت مهددة بالإخلاء من منازلها في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وكان من المقرر أصلا عقد جلسة الاستماع في 10 أيار/مايو، ولكنها أجلت وسط تصاعد التوترات في القدس الشرقية. وإضافة إلى ذلك، هناك عدد من الدعاوى القضائية المتعلقة بإخلاء أسر فلسطينية في حي سلوان بالقدس الشرقية قيد النظر حاليا. ومن المتوقع حدوث تطورات قانونية أخرى قرب نهاية عام 2021.

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت 133 حادثة عنف شارك فيها مستوطنون إسرائيليون، مما أسفر عن إصابة 485 فلسطينيا بجروح، من بينهم 13 امرأة و 304 أطفال. ومن أصل مجموع الإصابات، نسبت 136 إصابة إلى مستوطنين إسرائيليين والإصابات المتبقية إلى اشتباكات وقعت في وقت لاحق مع جيش الدفاع الإسرائيلي. ووقعت أيضا 304 حوادث على يد مستوطنين إسرائيليين أدت إلى إلحاق أضرار بممتلكات الفلسطينيين. وخلال الفترة نفسها، وقعت 49 حادثة عنف على يد فلسطينيين ضد مستوطنين إسرائيليين وغيرهم من المدنيين في الضفة الغربية المحتلة، مما أسفر عن مقتل إسرائيليَيْن وإصابة 69 إسرائيليا بجروح.

34 - وفي 5 شباط/فبراير، قررت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية أن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة في *الحالة في دولة فلسطين* تمتد لتشمل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي 3 آذار/مارس، أكد المدعي العامة للمحكمة في بيان أن مكتبه بدأ تحقيقا فيما يتعلق بالحالة في دولة فلسطين يشمل جرائم تدخل في اختصاص المحكمة ويدعى أنها ارتُكبت منذ 13 حزيران/يونيه 2014.

35 - وقرر مجلس حقوق الإنسان في قراره دإ-1/30 إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة دائمة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي إسرائيل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الفترة السابقة ليوم 13 نيسان/أبريل 2021 ومنذئذ. وللتحقيق أيضا في الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد النزاع، بما في ذلك التمييز والقمع المنهجيان على أساس الهوية الوطنية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية.

36 - وظلت الحالة المالية للسلطة الفلسطينية تشكل مصدر قلق كبير. ومن المتوقع أن تتجاوز الفجوة في الميزانية للسنة الحالية للميزانية بليون دولار. وفي 11 تموز/يوليه، وافقت حكومة إسرائيل على تجميد

ما يقرب من 180 مليون دولار من إيرادات التخليص الجمركي الســـنوية التي تجمعها إســـرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية على أقساط شهرية. ويعادل المبلغ الذي سيحجز المبلغ الذي تزعم السلطات الإسرائيلية أن السلطة الفلسطينية دفعته خلال عام 2020 للسجناء الأمنيين، والمحتجزين وأسر الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء تنفيذ هجمات على إسرائيليين.

37 - وتزايد تردي الوضـــع الاجتماعي الاقتصـــادي للفلســـطينيين بســـبب كوفيد-19. ولا تزال أعداد الإصابات المتزايدة بالمرض تشكل مخاطر جسيمة في غزة والضفة الغربية المحتلة. وتزايد تأثير كوفيد-19 على السكان في هذه المناطق بسبب المناخ السياسي العام، الذي شكل تحديات لجهود الاستجابة وبسبب عمليات الإغلاق المفروضة على غزة.

38 - وفي الفترة المشـــمولة بالتقرير، دعمت منظمة الصـــحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشـركاء الأمم المتحدة في مجال العمل الإنسـاني عمليات التشـخيص المتعلقة بكوفيد-19، وإدارة الحالات، والوقاية من العدوى ومكافحتها، والاتصال بشأن الخطر الذي يشكله كوفيد-19، والمشاركة المجتمعية ووضع اســتراتيجية للقاحات والشــروع في تنفيذها. وبدعم من منظمة الصــحة العالمية واليونيســف من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، تمكنت السلطة الفلسطينية من إيصال دفعة أولى من حوالي 000 60 لقاح إلى الضـفة الغربية وغزة في 17 آذار/مارس. وبحلول 25 تموز/يوليه، كانت وزارة الصحة الفلسطينية قد تلقت 620 541 1 لقاحا من خلال مرفق كوفاكس (بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسـف والتحالف العالمي للقاحات والتحصـين) وترتيبات ثنائية، وقامت بتلقيح 621 495 شـخصـا في الضــفة الغربية وغزة بحلول 2 آب/أغســطس. وقامت إســرائيل أيضــا بتلقيح ســكان القدس الشــرقية وحوالي 000 100 فلسطيني يحملون تصاريح لدخول إسرائيل.

ثالثا - الملاحظات

39 - خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، قدمتُ أربعة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار المجلس 2334 (2016)، أعربتُ فيها عن قلقي إزاء اســـتمرار عدم تنفيذ أحكام القرار. وأحطتُ علما في تقاريري بالجهود الدولية المبذولة، وكررتُ التأكيد على التزام الأمم المتحدة بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين لحل النزاع وإنهاء الاحتلال، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأحكام القانون الدولي والاتفاقات الثنائية، وبتحقيق رؤية وجود دولتين - إســرائيل وفلســطين - تعيشــان جنبا إلى جنب في ســلام داخل حدود آمنه ومعترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

40 - وســـرعان ما خرج التصـــعيد الســـريع للعنف في أيار/مايو، والهجمات العنيفة ضـــد المدنيين الفلســطينيين والإســرائيليين والتحريض على العنف، عن نطاق الســيطرة وتطور كل ذلك إلى عمليات مدمرة متبادلة بين إســرائيل والجماعات المســلحة في غزة على نطاق لم يســبق له مثيل منذ ســنوات. ولم تؤد هذه الأحداث إلا إلى تعميق الانقسامات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ووضعت التقدم نحو السلام أمام تحد أكبر.

41 - ويجب وقف الإطلاق العشـوائي للصـواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة باتجاه المراكز السـكانية المدنية الإســرائيلية، بما في ذلك من الأحياء المدنية المكتظة بالمدنيين، من قبل حماس، أو الجهاد الإســلامي في فلسطين أو غيرهما. وأشير إلى أن القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات العشوائية ويلزم أطراف النزاعات بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسـكرية. ورغم أن إسـرائيل اتخذت عددا من

الاحتياطات، مثل الإنذار المسبق بالهجمات في بعض الحالات، فإن الغارات الجوية في المناطق المكتظة بالسكان أسفرت عن عدد مرتفع من الوفيات والإصابات بين المدنيين وعن تدمير البنية التحتية المدنية على نطاق واسع. وتثير هذه الغارات شواغل إزاء امتثال إسرائيل لمبدأي التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب استهداف السكان المدنيين والأعيان المدنية أثناء القيام بعمليات عسكرية.

42 - وأنا أشعر بجزع شديد لكون الأطفال لا يزالون يقعون ضحايا للعنف. وأكرر التأكيد على أن الأطفال ينبغي ألا يكونوا هدفا للعنف أو أن يتعرضوا للأذى. وينبغي أيضا أن يمنحوا حماية خاصة من أي شكل من أشكال العنف وألا يُحتجزوا إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

43 - ويساورني قلق بالغ إزاء الحالات المتعددة التي قام فيها المسؤولون بزيادة التوترات والعنف من خلال إطلاق خطابات غير مقبولة أو القيام بأعمال استفزازية. وقد ساهم بعض هذه البيانات والأعمال فيما حدث من تصعيد فتاك. وكما ذكرت في تقاريري المقدمة إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، لا أزال أحث القادة من جميع الأطراف على الامتناع عن التحريض وعلى إدانة أعمال الإرهاب والعنف بجميع أشكالها على نحو ثابت وقاطع.

44 - وأرحب بوقف الأعمال العدائية المتفق عليه في 21 أيار/مايو وأشيد بالجهود الهامة التي بذلتها قطر ومصر والولايات المتحدة دعما لإنهاء العنف. وأود أيضا أن أشكر منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على ما بذله من جهود. ومع ذلك، لا تزال الحالة في غزة تشكل مصدر قلق بالغ، بما في ذلك فيما يتعلق بالصدمة والمعاناة النفسية الشديدة التي يعاني منها سكان غزة جراء سنوات من عمليات الإغلاق الإسرائيلي المطولة والقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وحرية التنقل، وطبيعة الحكم الذي تمارسه حماس والتهديد المستمر باندلاع العنف. وعلى الرغم من أن اتفاق وقف الأعمال العدائية لا يزال قائما، فهو هش ولا يزال خطر حدوث تصعيد كبير ماثلا.

45 - وفي 27 أيار/مايو، وجه نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقها للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة نداء عاجلا مشتركا بين الوكالات، حدد فيه وجود حاجة إلى حوالي 95 مليون دولار لتمويل البرامج البالغة الأهمية. وفي 18 آب/أغسطس، كان قد جُمع نحو 45 مليون دولار. وأشكر المانحين على دعمهم السخي وأشجع على تقديم مساهمات إضافية حتى يتسنى تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة. وأشجع أيضا على تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل في مجالي التعافي وإعادة الإعمار، التي تقدر بما يراوح بين 345 مليون دولار و 485 مليون دولار على مدى 24 شهرا. ويلزم أيضا تقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك من إسرائيل، للاستجابة الفلسطينية لكوفيد-19، من أجل ضمان حصول الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة على حصة عادلة وفي الوقت المناسب من اللقاحات.

46 - ولكن الدعم الإنساني والاقتصادي لن يساعد وحده في التغلب على التحديات في غزة. فهذه التحديات تتطلب إيجاد حلول سياسية وتوافر الإرادة السياسية لتحقيق تلك الحلول. ومن الأهمية بمكان أن تنهي حركة حماس والفصائل الأخرى أنشطة القتال التي تقوم بها المسلحة وتعزيزها العسكري. وأحث إسرائيل، آخذاً في الاعتبار شواغلها الأمنية المشروعة، على أن تخفف القيود المفروضة على حركة السلع وتنقل الأشخاص إلى قطاع غزة ومنه وفقا لقرار مجلس الأمن 1860 (2009)، بهدف رفعها في نهاية

المطاف. ولا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا بوقف عمليات الإغلاق المدمرة بالكامل. وفي الوقت نفسه، لا تزال آلية إعادة إعمار غزة بالغة الأهمية لتيسير إعادة الإعمار ودعم مشاريع البنية التحتية الحيوية لتعزيز شبكتي المياه والطاقة في غزة.

47 - ولا تزال التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تثير القلق. وأدين بشكل قاطع جميع الاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وأهيب بجميع الأطراف الامتناع عن العنف وإدانة الاعتداءات عند حدوثها بشكل واضح لا لبس فيه. ويجب أن محاسبة جميع الجناة عن جرائمهم.

48 - وأكرر تأكيد الدعوة إلى احترام الوضع القائم في الأماكن المقدسة والحفاظ عليه بما يتماشى مع الدور الخاص والتاريخي الذي يؤديه الأردن كوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

49 - وقد كان لتأجيل عملية الانتخابات الفلسطينية آثار كبيرة، سواء بالنسبة إلى الحالة الأمنية في الميدان أو بالنسبة إلى مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني. وأثني على الجهود الدؤوبة للجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، التي ضمنت طوال العملية التنفيذ الفعال لجميع الجوانب التقنية. وسيكون إجراء الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة خطوة حاسمة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية، مما يضفي شرعية متجددة على المؤسسات الوطنية، بما في ذلك مجلس نواب وحكومة منتخبان ديمقراطياً. وعلاوة على ذلك، سيكون تحديد موعد جديد ومناسب للانتخابات خطوة هامة لإعادة طمأنة الشعب الفلسطيني على أن أراءه ستسمع. وأعيدُ التأكيد على أن الوحدة الفلسطينية بالغة الأهمية لتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إقامة دولة فلسطينية وإحلال سلام دائم.

50 - ولا تزال الحالة العامة لحقوق الإنسان والحريات في الأرض الفلسطينية المحتلة تثير القلق. وأكرر تأكيد دعواتي السابقة إلى إنهاء ممارسة الاحتجاز الإداري، والقيام إما بتوجيه التُهم إلى المحتجزين، عند وجود أسباب تدعو إلى ذلك، أو الإفراج عنهم فوراً. وينبغي أن يعامل جميع الأطفال مع إيلاء الاعتبار الواجب لسنهم وألا يحتجزوا إلا في الحالات المبررة بموجب القواعد الواجبة التطبيق من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو قانون حقوق الإنسان المعمول به. ويجب أن تحترم إسرائيل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي ويجب فرض أي قيد وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب توجيه الاتهامات بالإرهاب وفقا للإطار المحدد في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك احترام ضمانات إجراء محاكمة عادلة.

51 - وأدعو السلطة الفلسطينية إلى ضمان التحقيق في ادعاءات الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن الفلسطينية ومحاسبة جميع مرتكبيها. ويجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في حرية التعبير والرأي والتجمع السلمي. ويجب وقف الاعتقالات التعسفية والاعتقالات بدوافع سياسية.

52 - ولا يزال يساورني قلق بالغ من استمرار الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأكرر تأكيد أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وأحث حكومة إسرائيل على أن تتوقف فوراً عن دعم جميع الخطط الاستيطانية.

53 - ويشكل استمرار العنف بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين وغيرهم من المدنيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مصدر قلق عميق. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة

بالاحتلال، على ضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين. ويجب التحقيق في جميع الحوادث ومحاسبة المسؤولين عنها.

54 - ويشكل أثر الأزمة الإنسانية والاقتصادية الحالية على المرأة في غزة مصدر قلق بالغ. فنسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في غزة، التي تبلغ نسبة النساء العاطلات عن العمل فيها 70 في المائة، هي من بين أدنى النسب في العالم. وهذا النقص في فرص العمل يعرض الأسر المعيشية التي ترأسها نساء إلى المزيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويمثل الفقر وانعدام الفرص الاقتصادية، بدورهما، عاملين رئيسيين من العوامل التي تتسبب في العنف ضد المرأة في غزة، في حين أن الأزمة الإنسانية تؤدي إلى معاناة النساء من مشاكل صحية عديدة. ووفقا لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية، زاد العنف الجنساني بصورة حادة بنسبة 300 في المائة منذ بدء جائحة كوفيد-19؛ وتقلصت نسبة النساء المشاركات في قوة العمل إلى 16 في المائة ولا تشغل المرأة سوى 14 في المائة من المناصب العليا في القطاع العام. وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات في طائفة واسعة من المجالات، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتلبية احتياجاتهن ومعالجة مواطن ضعفهن.

55 - وأود أن أكرر تأكيد أن مصير مدنيَّيْن إسرائيليَيْن وجثماني جنديَيْن من جيش الدفاع الإسرائيلي تحتفظ بهما حماس في قطاع غزة لا يزال من الشواغل الإنسانية البارزة. وأدعو حماس إلى تزويد أفراد أسر هؤلاء المدنيين بأي معلومات لديها عن مصيرهم، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. ولا أزال أشعر بقلق عميق أيضا إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثث الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء تنفيذ هجمات ضد الإسرائيليين أو زعم أنهم نفذوها وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثث المحتجزة إلى أسر أصحابها.

56 - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء العجز البالغ 100 مليون دولار في الميزانية البرنامجية للأونروا. وأرحب باستئناف التمويل من الولايات المتحدة في نيسان/أبريل الماضي وأدعو الدول الأعضاء إلى ضمان حصول الوكالة على السيولة اللازمة للقيام بعملياتها. فالأونروا حيوية لاستقرار المنطقة، خاصة في أعقاب نزاع مدمر. وأرحب أيضا بجهود الأردن والسويد لتنظيم مؤتمر دولي بشأن الأونروا في تشرين الأول/أكتوبر. فالاستثمار في الأونروا يبقى استثمارا لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام في الشرق الأوسط.

57 - وأود أن أُعرب عن تقديري العميق لمنسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، لعمله المتميز في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأعرب أيضا عن امتناني للمفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، ولموظفي الأونروا للعمل المتميز الذي يجري الاضطلاع به لمصلحة لاجئي فلسطين. وأشيد أيضا بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في خدمة المنظمة في ظل ظروف صعبة.

58 - وسأظل حريصا على أن تعمل الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع من شأنها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل، وتكون القدس عاصمة للدولتين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.